

المكتبات البرلمانية على ضوء المبادئ التوجيهية للإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا)

بوربيعة كمال

أستاذ مساعد أ جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم المكتبات والتوثيق

ملخص :

تعتبر المكتبة البرلمانية المصدر الأساسي للحصول على المعلومات الموثوقة والدقيقة في الوقت المناسب، لأنها تيسر لعضو البرلمان أداء مهمته بكفاءة وفعالية وتلبي احتياجاته. في ظل التطور المذهل في وسائل الاتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات وظهور شبكة الإنترنت التي أزال كل الحدود وجعلت العالم قرية صغيرة يتواصل أفرادها بالثانية والدقيقة، صارت كل الميادين تخضع للواقع الجديد، وظهرت نشاطات جديدة في مختلف القطاعات لم تكن في السابق، وهذا ما صعب من مهمة البرلمان في أداء نشاطه سواء في مجال التشريع، أو في مراقبة أداء الحكومة. كل هذا يحتم على المكتبة البرلمانية أن تسير هذا التطور وتعمل على تحسين اداؤها وتطويره حتى تكون أكثر فعالية من خلال الاعتماد على المعايير الدولية التي تعتبر إجراءات نموذجية للأداء ومقاييس للتقويم وإرشادات باعثة ومحركة للتطوير والتحسين . ومن بين هذه المعايير المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية التي تم إعدادها من طرف أهم هيئة تهتم بمجال المكتبات والمعلومات، ألا وهي الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات. نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على نوع مهم من المكتبات المتخصصة وهي المكتبة البرلمانية والتي لم تشملها الدراسات من قبل، وهذا في إطار هذه المبادئ التوجيهية.

Résumé

La bibliothèque parlementaire est la principale source d'information pour les membres du parlement. Pour mener à bien sa mission, elle est censée répondre aux besoins de ses usagers à travers le développement de son fonctionnement dicté par la percée technologique dans le domaine de l'information et de la communication d'une part ; et de la variété des domaines d'activités parlementaires d'autre part. L'efficacité de la bibliothèque est tributaire de l'application des standards internationaux en matière d'organisation, de gestion et d'évaluation. Parmi ces normes, il convient de citer particulièrement les principes directeurs des bibliothèques parlementaires de l'IFLA qui font l'objet d'étude de cet article.

مقدمة :

في ظل التطور المذهل في وسائل الاتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات وظهور شبكة الإنترنت التي أزال كل الحدود وجعلت العالم قرية صغيرة يتواصل أفرادها بالثانية والدقيقة، صارت كل المفاهيم وكل الميادين تخضع للواقع الجديد، وظهرت نشاطات جديدة في مختلف القطاعات لم تكن في السابق، وأصبح العالم يتداول التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والجريمة الإلكترونية والاستثمار في الطاقات المتجددة، والغاز الصخري، والقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته. وكذا في المجال السياسي القائم على الديمقراطية كمبدأ في الحكم وحرية الشعوب، أيضا في المجالات الأخرى في الفلاحة والطيران وغيرها.

ومع ظهور الانترنت وتوسع استثمارها كشبكة هامة لتبادل المعلومات والتجارة والتواصل الاجتماعي بين الأفراد في مختلف الأعمار والمستويات العلمية

والثقافية وحتى السياسية منها، تزايد الاعتماد عليها في البحث عن المعلومات والدراسة، وتبادل الأفكار، بالرغم من أن ما يوجد في الإنترنت ليس بالضرورة صحيحا ودقيقا .

والمعلومات في الانترنت تنقسم إلى جزأين، حسب بعض المختصين¹، المعلومات السطحية المتاحة للوصول إليها بشكل سهل هي في الغالب مما لا يمكن التحقق من صحتها وموثوقيتها في اتخاذ القرار والدراسة والبحث في كل ما يتعلق بالحياة والمجتمع، أما المعلومات العميقة والدقيقة والموثوقة فهي غير متاحة للجميع بل محفوظة في قواعد معطيات مشفرة لا بد من دفع ثمن الحصول عليها .

صعبت هذه التحديات والتعقيدات الواضحة من مهمة البرلمان في أداء نشاطه سواء في مجال التشريع، أو في مراقبة أداء الحكومة. قد تكون الحكومات راضية عند تزويد البرلمانين بالمعلومات لكنها في الغالب تقوم بذلك دعما لسياسة الحكومة، وفي مجالات أخرى قد تتردد الحكومات في إعطاء المعلومات، ما يدفع البرلمانين إلى إيجاد مصدر بديل، ليمكنوا من مراقبة الحكومة بشكل فعال.

أيضا يقدم ممن لهم قضايا خاصة معلومات إلى البرلمان والبرلمانين طوعيا وباختيارهم لكن على أمل تحقيق اهدافهم الخاصة، وخططهم السياسية بشكل خاص، أما المعلومات النزيهة لدعم، أو معارضة الحجاج فتقدم عبر المكتبة البرلمانية، إذ يجب أن تكون هذه الخدمة متاحة وبالتساوي للبرلمانين من كافة الأحزاب السياسية....، ويحتاج عضو البرلمان أن يثق بأن أي معلومات مصدرها المكتبة البرلمانية هي معلومات متوازنة وغير منحازة².

تطوير المكتبة البرلمانية حتى تصبح أكثر فعالية:

إن الحصول على المعلومات الموثوقة والدقيقة في الوقت المناسب مهم جدا ،لأنها تيسر لعضو البرلمان من أداء مهمته بكفاءة وفعالية. والمصدر الأساسي هي المكتبة البرلمانية إن أهمية المعلومات الضرورية والدقيقة في نفس الوقت يحتم على

مكتبة البرلمان أن تقوم بدور فعال ومهم في مجال تحسين الأداء التشريعي والبرلماني، وذلك بتقديم خدمات نوعية للمستفيدين من خلال إثراء رصيدها وتحسين خدماتها وسرعة الإجابة على الاحتياجات المطلوبة وكذا تحسين مستوى العاملين بها .

هنا تأتي ضرورة العمل على تطوير المكتبة البرلمانية لأجل فعالية أكبر وأداء أحسن وبهذا تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله من خلال الاعتماد على المعايير الدولية التي تعتبر إجراءات نموذجية للأداء ومقاييس للتقويم، وإرشادات باعثة ومحركة للتطوير والتحسين . ومن بين هذه المعايير المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية التي تم إعدادها من طرف أهم هيئة تهتم بمجال المكتبات والمعلومات، ألا وهي "الاتحاد الدولي لجمعيات مؤسسات المكتبات"³.

يكن هدف البحث في محاولة تسليط الضوء على نوع مهم من المكتبات المتخصصة وهي المكتبة البرلمانية، التي لم تشملها الدراسات من قبل، هنا يمكن طرح التساؤل : كيف تطور المكتبة البرلمانية حتى تحقق الهدف الذي أنشأت لأجله؟، وكيف تستفيد المكتبات البرلمانية من المبادئ التوجيهية؟

حتى يتسنى لنا تعريف المكتبة البرلمانية يتوجب الوقوف أمام تعريف البرلمان وأهم وظائفه ، والبيئة التي تنتمي إليها المكتبة البرلمانية.

1. تعريف البرلمان:

"البرلمان مصطلح عام يدل على هيئة تمثيلية مكون من أفراد فوضهم الشعب مسؤولية تمثيله لإرساء الإطار القانوني العام الذي يحكم المجتمع، والحرص على أن يطبق الجهاز التنفيذي هذه الشروط القانونية بأسلوب مسؤول".⁴ ويحمل البرلمان تسميات مختلفة. ففي الولايات الأمريكية المتحدة يسمى "الكونغرس". وفي اليابان "الدايت"، وفي الكامرون "الجمعية الوطنية"، وفي الصين "مؤتمر الشعب الوطني". أما في الجزائر فيسمى "البرلمان".

تتكون بعض البرلمانات من مجلس واحد⁵ (كما هو الحال في تنزانيا وزمبابوي وزمبيا والسويد والدنمارك والفيتنام،... إلخ) وبعضها من مجلسين⁶ كما في الغابون (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ). ونيجيريا (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، والاتحاد الروسي (مجلس الدوما ومجلس الاتحاد)، وجنوب إفريقيا (الجمعية الوطنية والمجلس الوطني للمحافظات)، والمملكة المتحدة (مجلس العموم ومجلس اللوردات)، والولايات المتحدة (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). الجزائر (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) ومن بين البرلمانات القائمة في عام 2003 والبالغ عددها 181 برلمانا هناك فقط 66 برلمانا يتكون من مجلسين.

في بعض البلدان ذات البنية الاتحادية، هناك برلمان وتوجد إلى جانبه برلمانات إقليمية تؤدي أساسا نفس الوظائف، غير أن البرلمان الوطني يركز على القضايا الكبرى ذات الشأن الوطني بينما تمارس البرلمانات الإقليمية سلطة لا مركزية للتشريع في مناطق ذات أهمية محلية أو إقليمية.

2- ما هي وظائف البرلمان:

البرلمان في كل دولة هو المؤسسة التشريعية التمثيلية الأساسية، وبالتالي فإنه مسؤول عن تمثيل مصالح جميع قطاعات المجتمع، ويعبر عن هذه المصالح بسياسات ملائمة يحرص على أن يتم تطبيقها على نحو فعال. كما أنه مسؤول عموما عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان للفرد الذي يمثله. وبصرف النظر عن طبيعة البرلمانات، فإنها تؤدي ثلاث وظائف رئيسية هي:⁷

سن القوانين التي تحكم المجتمع بصورة منظمة.

- مراقبة أداء السلطة التنفيذية .
- تخصيص الموارد المالية لهيئات السلطة التنفيذية، البرلمانات، ومن خلال إقرارها للميزانية، تناط بها مسؤولية الموافقة وتحديد العائدات المخصصة لأجهزة

السلطة التنفيذية كي تطبق السياسات التي يصوغها البرلمان، وتراقب بالإضافة إلى ذلك، الإنفاق الحكومي.⁸

2. المكتبة البرلمانية:⁹

ظهرت معظم المكتبات البرلمانية مع المكتبات التقليدية عاكسة لطبيعة المجتمع الذي تشكل جزءاً منه. والحقيقة أن المكتبات البرلمانية لم ينظر إليها في أول الأمر كمؤسسات بحثية وظيفتها الأولى هي الإمداد بالمعلومات، بل اعتبرها كثير من الأعضاء كمكان للترفيه يتم اللجوء إليه للراحة هرباً من قاعة المناقشة. ولم تتغير هذه النظرة إلى غاية القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ أعضاء كل من البرلمان وموظفي المكتبات البرلمانية في إدراك ما يجب أن تكون عليه تلك المكتبات. وحدثت بعض التغيرات في بعض تلك المكتبات مما كان له أثر واضح على من يمارسون العمل فيها وعلى من يستخدمونها أيضاً.¹⁰

تقوم المكتبة البرلمانية عادة بوظيفة مكتبة متخصصة من حيث نوعيتها وفئة المستفيدين منها. وتكون بالضرورة عامة في طبيعتها لأنها تقتني في جميع مجالات المعرفة البشرية. فلا يوجد حد للمسائل أو الموضوعات التي تعرض على البرلمان. فالبرلمانيون رواد ذوا طلبات متشعبة. لكن بسبب احتياجاتهم الدائمة لشتى أنواع المعلومات الحديثة الدقيقة الموثوق بها في وقت محدد جداً، فإن المكتبة البرلمانية تقابلها تحديات يومية ربما لا توجد بنفس القدر في مكتبات أخرى. ومن هنا نحاول الوصول إلى تعريف دقيق للمكتبة البرلمانية.

1.2 تعريف المكتبة البرلمانية: هي مكتبة متخصصة، تقوم بخدمة مستفيد معين، ألا وهو عضو الهيئة التشريعية، بالإضافة إلى فريق العمل الشخصي للعضو الذي يتزايد دوماً، بالإضافة إلى ذلك تقدم هذه المكتبات عادة يد العون للمؤسسة البرلمانية ككل، كما تؤدي في بعض الأحيان دوراً أرشيفياً لحفظ الوثائق.¹¹

مكتبة البرلمان تعمل على توفير المعلومات من خلال خدماتها لنوعية خاصة من المستفيدين من موظفين ونواب ومساعدتهم على أداء مهامهم النيابية لاقتراح مشاريع القوانين في مختلف الميادين ودراساتها والتي تهم تسيير شؤون الحياة اليومية للمواطن الذي انتخبه وكذا مراقبة نشاط الحكومة ومدى تطبيقها لبرنامجها وسياساتها العامة كما ينص عليه القانون.

2.2 أهداف ووظائف المكتبات البرلمانية:

تعمل المكتبات البرلمانية على تحقيق جملة من الأهداف، ويعد الهدف الأساسي لها تقديم المعلومات التي تمكن المؤسسة البرلمانية من إنجاز مهامها وأعمالها بكفاءة عالية، ولتحقيق هذا الهدف تعمل هذه المكتبات على:

- بناء مجموعة متوازنة من مصادر وأوعية المعلومات من مختلف الموضوعات التي تهتم بها الهيئات البرلمانية.
- تجميع وتحليل كل التقارير الفنية والقرارات المتعلقة بعمل الهيئة البرلمانية .
- خدمة المستفيدين من المكتبة وهم أعضاء الهيئة البرلمانية، والعاملون بها، ومجموعة المستفيدين من خارج المؤسسة، من باحثين وإعلاميين، وغيرهم.
- خدمة احتياجات البحث والتنمية وتوفير وقت البرلمانيين في عملية البحث، من خلال مجموعة الباحثين المختصين في المجالات الموضوعية المختلفة.
- تقديم الخدمات المرجعية، وخدمات الإحاطة الجارية والبت الانتخابي للمعلومات.

3.2- خدمات المكتبة البرلمانية:

خدمات المعلومات هي كل ما تقوم به المكتبات ومراكز المعلومات من الأنشطة والعمليات والوظائف والإجراءات والتسهيلات من أجل تهيئة الظروف

المناسبة لوصول الباحث أو المستفيد إلى مصادر المعلومات التي يحتاجها بأسرع الطرق وأيسرها من أجل تلبية حاجاته من المعلومات¹². تنقسم خدمات المعلومات المقدمة بالمكتبات على اختلاف أنواعها إلى قسمين رئيسيين:

1.3.2 خدمات يتم تقديمها بناء على طلب المستفيدين:

1. إرشاد المستفيدين.
2. الإعارة.
3. الخدمة المرجعية.
4. التصوير والاستنساخ.
5. إعداد القوائم الببليوغرافية.
6. الترجمة.

2.3.2 خدمات يتم تقديمها بمبادرة من جانب المكتبات:

1. خدمات الإحاطة الجارية.
2. البث الانتقائي للمعلومات.
3. الكشف والاستخلاص.
4. التسويق (الدعاية والإعلان)¹³.

وإضافة إلى ما ذكرنا من خدمات، نلاحظ أن هناك بعض الخدمات التي فرضتها طبيعة المستفيدين من المكتبات البرلمانية واحتياجاتهم من المعلومات ومن أهمها:

- 1- خدمة القصاصات الصحفية.
- 2- خدمة إعداد البحوث والدراسات لصالح أعضاء البرلمان.

4.2- طبيعة المستفيدين واحتياجاتهم:

ترتبط الخدمات المقدمة دائماً بطبيعة نشاط المستفيدين وأنماط احتياجاتهم من المعلومات، إذ أن احتياجات المستفيدين واهتماماتهم لا تختلف من مستفيد إلى آخر

فحسب، وإنما تختلف كذلك بالنسبة للمستفيد الواحد من وقت لآخر وفي مرحلة معينة من مراحل بحثه. والمعيار الحقيقي لتقديم خدمة معلومات ناجحة هو أن نقدم للمستفيد ما يحتاجه في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالقدر المناسب. كما جاء في قوانين رانجانتان.

ويمكن القول أن توفر المعلومات المناسبة يمكن أن يحقق الكثير من المنافع منها:

1. تنمية قدرة المجتمع على الاستفادة من المعلومات المتاحة.
2. ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.
3. ضمان مقومات اتخاذ القرارات السليمة في القطاعات وعلى فختلف مستويات المسؤولية.

وأول خطوة في تقديم خدمات معلومات ناجحة هي التعرف على فئات المستفيدين بصورة دقيقة. وينقسم مجتمع المستفيدين من المكتبات البرلمانية إلى:

1. المستفيدين من أعضاء البرلمان.
2. المستفيدين من خارج البرلمان.
1. المستفيدون من أعضاء البرلمان: وتتضمن فئة المستفيدين من أعضاء البرلمان ما يلي:

- 1.1 أعضاء البرلمان.
- 2.1 العاملون بالبرلمان بمستوياتهم المختلفة. والمكاتب الرئيسية بالبرلمان ومكاتب رئيس البرلمان والوكلاء والأمين العام.
- 3.1 مكاتب بعض الوزراء والأجهزة المعاونة للبرلمان.
2. المستفيدون من خارج البرلمان: هم الفئات التالية:

1.2 الجمهور العام.

2.2 محررو أخبار البرلمان في وسائل الإعلام المختلفة.

وتختلف السمات الخاصة بكل فئة من هذه الفئات واحتياجاتها من المعلومات، وذلك على النحو الآتي :

- **أعضاء البرلمان:** يعتبر أعضاء البرلمان الفئة الرئيسية التي تخدمها المكتبة والتي أنشئت من أجلها. وهذه الفئة تترد على المكتبات البرلمانية لأغراض البحث في الموضوعات المعروضة على البرلمان وتتفاوت احتياجاتهم من التردد على المكتبات للبحث في الموضوعات الخاصة بأنشطة الدوائر الانتخابية التي يمثلونها.

- **العاملون بالبرلمان:** والمقصود بفئة العاملين بالبرلمان . العاملون بلجان وإدارات البرلمان المختلفة وهم أساسا من موظفي البرلمان ويحتاجون إلى المعلومات لأغراض إعداد البحوث والتقارير الخاصة بالموضوعات المعروضة على البرلمان للمناقشة بالإضافة إلى ذلك فهم يستخدمون المكتبات لإعداد الدراسات الأكاديمية الخاصة بهم.

- **مكاتب الوزراء والأجهزة المعاونة للبرلمان:** وهذه الفئة فئة عريضة نسبيا تتنوع أغراض استخدام المكتبات البرلمانية بالنسبة لها، وذلك وفقا لاحتياجات كل مكتب أو جهاز معاون البرلمان، ويترتب على ذلك تنوع مستويات الخدمة المطلوب من المكتبات تقديمها وفقا لتلك الاحتياجات.

وتحتاج هذه الأجهزة والمكاتب إلى أوعية المعلومات بمختلف أشكالها وأنواعها. وتعتمد على المكتبات في تلبية احتياجاتها اعتمادا كاملا. وبصفة خاصة في أيام انعقاد الجلسات.

- **الباحثون من خارج البرلمان من الجمهور العام:** وتتميز هذه الفئة عموما بقلة عددها، هي تتراد مكتبات البرلمان طلبا للمعلومات التي لا يجدونها في

المكتبات الأخرى. الاستخدام الأساسي لهذه الفئة ينصب أساساً على الاحتياجات البحثية لإعداد الدراسات والبحوث.

- **محررو أخبار البرلمان:** وهذه الفئة قد تحتاج إلى التقارير والنشرات وتقارير الجلسات لتغطية بعض الأحداث.¹⁴

المعايير المكتبية: يعرف معجم مفردات علم المكتبات والمعلومات (جمعية المكتبات الأمريكية 1983, ALA) المعايير الموحدة بأنها المقاييس التي يمكن بها تقييم أو قياس خدمات المكتبات وبرامجها. وتعكس هذه المقاييس ما يمكن أن يطلق عليه بالحد الأدنى، أو العمليات أو الإجراءات النموذجية. وهي عادة إما مقاييس كمية أو تقييم نوعي¹⁵. "المعايير" إذن: هي إجراءات نموذجية للأداء ومقاييس للتقويم وإرشادات باعثة ومحركة للتطوير والتحسين. كما أنها أدوات مساعدة في اتخاذ القرارات وأداء العمل من قبل الأفراد العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات، والإدارات المشرفة التي تتواجد بها مثل هذه الخدمات المكتبية والمعلوماتية. وغالباً ما توضع هذه المعايير من طرف الهيئات المهنية أو الهيئات الحكومية المعترف بها. من أهم هذه الجمعيات النشطة في المجال الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمؤسسات.

1.3 الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات:¹⁶

اتحاد دولي مستقل يضم الجمعيات غير الحكومية. ويعود تاريخ هذا الاتحاد إلى المؤتمر الدولي الذي عقد في براغ (تشيكوسلوفاكيا) عام 1926 لأمناء المكتبات وجماعات محبي الكتاب، حيث قدم اقتراح بإنشاء لجنة دولية لتمثيل جمعيات المكتبات الوطنية في جميع أنحاء العالم، وقد وافق بالإجماع على هذا الاقتراح... وبمناسبة المؤتمر السنوي الخمسين لجمعية المكتبات الأمريكية والذي دعا بأن تأخذ جمعية المكتبات الأمريكية زمام المبادرة. وأن تدعو مندوبين رسميين لدراسة إمكانية إنشاء لجنة دولية للمكتبات وأن يكون ذلك في اجتماع أدنبره المزمع عقده في السنة التالية، وعلى ذلك فإنه في المؤتمر السنوي الخمسين لجمعية المكتبات البريطانية

والذي عقد في سبتمبر سنة 1927 تأسست (اللجنة الدولية للمكتبات والبلبيوجرافيا) والتي عرفت فيما بعد بالاسم التالي (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات) وذلك منذ 1929 ثم تغير هذا الاسم إلى الاسم الحالي عام 1976. ولقد ارتفع عدد الجمعيات المشتركة في هذا الاتحاد من 14 في عام 1929 إلى أكثر من 80 في خمسين دولة ثم ارتفع هذا العدد حالياً إلى أكثر 130 دولة بالإضافة إلى أربع منظمات دولية منذ الستينيات، هذا وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الاتحاد في روما عام 1964، وافق على عضوية الزمالة وهذه تمنح للمكتبات والمعاهد المماثلة، وما يذكر أن جامعة الكويت عضو زميل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات منذ عام 1969 كما يحضر مندوبو الجامعة مؤتمرات الاتحاد بصفة منتظمة منذ ذلك الحين، هذا ويزيد عدد المشتركين في اجتماعات الاتحاد الدولي في موسكو 1970 عن (سبعمئة مشترك) وكان عددهم ثمانمائة في ليفربول سنة 1971، ثم تسعمائة في بودابست في عام 1972 وهذا العدد في زيادة مستمرة مع زيادة الدول المشتركة في الاتحاد. حيث تعتبر "الإفلا" منظمة دولية مستقلة، أنشئت كساحة لتبادل الأفكار وتنمية التعاون الدولي بين الأمراء وتدعيم البحوث والتطوير في جميع حقول المكتبات وتتركز أهداف "الإفلا" فيما يلي:

- 1- تمثيل مهنة المكتبات في الأمور ذات العلاقة بالصالح الدولي.
- 2- تشجيع التعليم المستمر للعاملين في حقل المكتبات والمعلومات.
- 3- تطوير الإطار العام لخدمات المكتبات وتستمر "الإفلا" في دورها القيادي كجمعية للجمعيات، حيث تضم 1250 عضواً عام 1991 في فئتين أساسيتين هما: الأعضاء الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات، وكذلك الأشخاص (من ليس لهم حق التصويت)، وأولئك وهؤلاء من 125 دولة.

2.3 أقسام ولجان الاتحاد الدولي: يقوم الاتحاد بالدراسات والبحوث الأساسية عن طريق أقسامه المختلفة حسب أنواع المكتبات وكذلك عن طريق اللجان وهي التي تتناول المشاكل المكتبية وأساليبها الفنية.

وقد انبثقت هذه الأقسام واللجان من اللجان الفرعية الأصلية للجنة الدولية للمكتبات وهذه الأقسام واللجان كما يأتي :

- 1- المكتبات الوطنية والجامعية.
- 2- القسم الفرعي للمكتبات الجامعية.
- 3- المكتبات العامة.
- 3- أ- الخدمات المكتبية للأطفال.
- 3- ب- الخدمات المكتبية للمرضى.
- 4- المكتبات المتخصصة.
- 5- مكتبات المسارح والمتاحف.
- 6- مكتبات البرلمانات وأقسام الإدارة.
- 7- المكتبات اليهودية والعبرية في أوروبا.
- 8- المكتبيون والموثقون الزراعيون.
- 9- المكتبات القانونية.
- 10- المكتبات الدولية.
- 11- الجمعية الدولية لمكتبات الجامعات التكنولوجية.
- اللجان:
- 1- قواعد الفهرسة الموحدة.
- 2- الفهرس الموحد والإعارة الدولية.
- 3- تبادل المطبوعات (من لجنة فرعية للمطبوعات الرسمية).
- 4- الدوريات والمطبوعات المسلسلة.
- 5- الإحصائيات.
- 6- الكتب والوثائق النادرة والثرينة.
- 7- تعليم المكتبات.
- 8- مباني المكتبات.

9- التصوير والطباعة.

10- الميكنة في المكتبات.

11- الببليوجرافيا.

هذا وتقوم الأقسام واللجان بين الحين والآخر بدراسة إحدى المشاكل الدولية للمكتبات. وغالبا ما تطبع وتصدر هذه الدراسات عن طريق اليونسكو، بناء على اتفاق مشترك بين الاتحاد واليونسكو أو يقوم الاتحاد نفسه بطبع ونشر دراساته وأبحاثه.

3.3 قسم المكتبات والبحوث البرلمانية.

أ- المجال: يهتم هذا القسم المنبثق عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها بتطوير الأداء داخل المكتبات البرلمانية وما يرتبط بها من إدارات بحوث ومعلومات وعقد لقاء سنوي يحضره العديد من ممثلي المكتبات البرلمانية على مستوى العالم يتم من خلاله مناقشة مختلف قضايا المكتبات البرلمانية مع استعراض تجارب العديد من المكتبات البرلمانية فيما يتعلق بعمليات التطوير والتحديث.

ب- الأهداف:

1- تدعيم أواصر التعاون وإيجاد قنوات للتفاهم بين الحياة التشريعية وخدمات المعلومات المقدمة بشأنها، ومحاولة التعرف على الاحتياجات المتغيرة لأعضاء البرلمان وتقديم المعلومات الدقيقة اللازمة لهم وذلك على مستوى العالم.

2- العمل على إيجاد علاقات جيدة بين المكتبات البرلمانية والعديد من المؤسسات والمكتبات البحثية.

3- تقديم النصح والإرشاد والمساعدة في إنشاء المكتبات البرلمانية الجديدة وتطوير المكتبات القائمة بالفعل وذلك على مستوى العالم للمساهمة في الارتقاء بالعملية التشريعية والديمقراطية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات البرلمان الأوروبي وغيره من المنظمات البرلمانية.

- 4- تشجيع برامج التطوير التي تقوم المكتبات البرلمانية بالتخطيط لها لمواكبة أحداث التطورات التكنولوجية للنهوض بالخدمات المقدمة بالفعل وتطوير أدائها والمساعدة في تقديم خدمات جديدة تتيحها تلك التكنولوجيات وتشجيع عمليات التحسب وإنشاء قواعد البيانات وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت.
- 5- العمل على زيادة العضوية بالقسم على مستوى العالم مما يعود أثره على عمليات تطوير المكتبات البرلمانية.

ويقوم القسم بالإضافة إلى برامج التنمية ووضع الخطط طويلة المدى بوضع خطط سنوية قصيرة المدى لتحقيق بعض الأهداف الفرعية على مستوى أقاليم معينة من العالم من خلال الأولويات التي يتم تحديدها. وقد قام القسم باستخدام صفحة المعلومات الخاصة به لتكون وسيلة للاتصال بين مختلف المكتبات البرلمانية ويقوم بالتحديث الفوري للبيانات الخاصة بالبريد المصور للمكتبات الأعضاء به عبر شبكة الإنترنت.¹⁷

4.3 جمعية العاملين بالمكتبات البرلمانية في دول آسيا والمحيط الهادي: أنشئت في عام 1990 وتقوم هذه الجمعية بعقد مؤتمر دوري كل سنتين يحضره العديد من ممثلي المكتبات وتجارب بعض المكتبات في التغلب عليها وتهتم الجمعية بصفة خاصة بما يأتي :

- 1- مناقشة سبل التعاون فيما بين المكتبات البرلمانية في دول آسيا والمحيط الهادي.
- 2- وضع الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بتحويل الوثائق البرلمانية للشكل الإلكتروني ، وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت.
- 3- إيجاد آليات ملائمة للمساهمة في برامج تدريب العاملين بتلك المكتبات حتى يستطيعون مواكبة التقدم التكنولوجي الذي نشهده الآن بما ينعكس على أداء وتطوير الخدمات.

وتقوم الجمعية بإصدار نشرة إخبارية بالإضافة إلى مجموعة من المطبوعات وكذلك تقوم بنشر أعمال وبحوث المؤتمر الخاص بها ويشارك بالجمعية ما يربو على 24 دولة بالإقليم.

5.3 **جمعية المكتبات البرلمانية باستراليا:** تقوم هذه الجمعية كذلك مثل سابقتها بعقد مؤتمر دوري كل سنتين، وكان الاسم السابق لهذه الجمعية هو جمعية العاملين بالمكتبات البرلمانية باستراليا، ثم تغير إلى الاسم الحالي. وتقوم الجمعية بإصدار نشرة إخبارية وهي متاحة الآن عبر الإنترنت. وتهتم الجمعية بمناقشة أحوال المكتبات البرلمانية بالإقليم مع الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالمطبوعات (الرسمية) من حيث الاقتناء والمعالجة والتخزين وما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية لها.

6.3 **جمعية العاملين بالمكتبات البرلمانية في كندا:** وتقوم جمعية العاملين بالمكتبات البرلمانية في كندا كذلك بعقد مؤتمرها كل سنتين. وتهتم الجمعية بالقضايا التالية:

1- التغيرات التي طرأت على المكتبات البرلمانية في ظل الثورة التكنولوجية الحالية.

2- التحول إلى البيئة الرقمية وما يتطلبه من إدارة مصادر المعلومات الإلكترونية وإنشاء مواقع للمكتبات البرلمانية عبر الإنترنت

3- تشجيع ودعم عملية المشابكة بين المكتبات البرلمانية الكندية.

7.3 **جمعية المكتبات البرلمانية لدول شرق وجنوب أفريقيا:**

أنشئت هذه الجمعية في هاراري عاصمة زيمبابوي بعضوية إحدى عشرة دولة إفريقية بإقليم شرق وجنوب أفريقيا وهذه الدول هي: بتسوانا ، كينيا ، ملاوي ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا ، سوازي لاند ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا وزيمبابوي. وعقدت جمعية المكتبات البرلمانية لدول شرق وجنوب أفريقيا مؤتمرها الأول في دار السلام عاصمة تنزانيا في يوليو عام 1995. وتهدف الجمعية إلى تحقيق ما يلي:

1- برامج التعاون واقتسام الموارد فيما بين المكتبات البرلمانية الأعضاء.

- 2- تنمية مهارات العاملين بالمكتبات البرلمانية والتخطيط لبرامج التدريب على أحداث الاتجاهات في إدارة المكتبات البرلمانية.
- 3- تطوير خدمات المعلومات المقدمة بالمكتبات البرلمانية وإيجاد علاقة بين إدارات البحوث بالبرلمانات والمكتبات.
- 4- ما الدور الذي يجب أن تضطلع به المكتبات البرلمانية في القرن الواحد والعشرين.¹⁸

4. المبادئ التوجيهية للمكتبة البرلمانية:

مدخل تاريخي: صدرت الطبعة الأصلية من المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية والتي حررها الراحل (دارموت أنغل فيلد) عام 1993 ، وكانت مصدرا قيما لإرشاد العاملين في مجال توفير خدمات البحث والمعلومات للبرلمانيين وتمت ترجمتها إلى عدة لغات ، كان دارموت أمين مكتبة مجلس العموم من عام 1991 إلى عام 1993 بعد أن خدم نائبا لأمين المكتبة بين عامي 1976 و 1991 وقد شارك مع الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات لأكثر من عشرين سنة ، فعمل في قسم مكتبات وخدمات البحث الخاصة بالبرلمانات سكرتيرا لمدة أربع سنوات ثم رئيسا لأربع سنوات أخرى، ما جعله مخولا بامتياز لتحرير الطبعة الأصلية، وقد قام بذلك مع مجموعة من الزملاء المتمرسين. كان دالموت وزملاؤه المساهمون مدركين تماما لوتيرة التغير الحاصل خلال فترة إنتاج المبادئ التوجيهية علما أن التغير تصاعد منذ ذلك الحين ، وعلى الرغم من أن طبعة عام 1993 عاجلت إلى حد ما حوسبة المكتبات بما في ذلك على سبيل المثال تطوير قواعد البيانات على الانترنت ، لم يكن المسرد المرافق يتضمن كلمات مثل "بريد إلكتروني" أو "انترنت" أو "انترانت" من بين المصطلحات المفسرة، ونظرا لأهمية هذه الكلمات بالنسبة لأي خدمة معلومات توجب إصدار طبعة منقحة ، غير أن الحاجة إلى مبادئ توجيهية، لا تنتج عن التغير التكنولوجي فحسب، إذ كما أوضحت النقاشات ضمن قسم الايفلا لمكتبات وخدمات البحث الخاصة بالبرلمانات ، تبرز اليوم ضرورة الحصول

على مشورة حول مجموعة من المواضيع لم تجر تغطيتها (أو تغطيتها بالتفصيل) في الطبعة الأولى من المبادئ التوجيهية، وتتضمن هذه المواضيع مثلاً تسويق الخدمات وتعليم المستخدمين كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الخدمات.

كتب هذه الطبعة الجديدة كيث كونيغهام الذي كان عضواً في فريق الإدارة العليا في مكتبة مجلس العموم في المملكة المتحدة لمدة 13 عاماً قبل تقاعده سنة 2006، كما كان يحضر بانتظام مؤتمرات الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات ويشارك في عمل القسم على مدى ثماني سنوات، ودعمته في عمله مجموعة استشارية مؤلفة من سبعة أشخاص من حول العالم في جمعيتهم خبرة واسعة ومتنوعة، فتقدموا بتعليقاتهم على المسودات الأولى لكل الفصول، وقد كتبت (جانيت سيتون) المسودة الأولى من الفصل الحادي عشر. لقد خضع نص الطبعة السابقة لعملية إعادة كتابة واسعة وليس لمجرد مراجعة، ما يعكس وتيرة التغيير السريعة خلال السنوات الستة عشر الماضية، إلا أن المبادئ العامة والمشورة وجزءاً من النص الأصلي بقيت موجودة، صدرت الطبعة الأولى من المبادئ التوجيهية في وقت تزايد الاهتمام بكمية عمل الديمقراطية بعد سقوط جدار برلين عام 1989، وقد تمت ترجمته إلى اللغة الروسية وتعميمه على الممارسين في الدول المستقلة حديثاً، لكن هذه العملية لم تكن مقتصرة فقط على البرلمانات التي تطورت بعد انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية إذ كانت عملية عالمية.

تضمن هذا المسار إدراكاً عاماً بأن الديمقراطية الناشئة بحاجة إلى برلمان فعال وأن هذه البرلمانات تحتاج بدورها إلى خدمات بحث ومعلومات فعالة كي تتمكن من أداء دورها كما يجب. لكن الرغبة في التفكير على نحو جدي وجديد بكمية تلبية المكتبات البرلمانية لحاجات البرلمانين وكيفية عمل البرلمانيات لم تكن محصورة بهذه الديمقراطية الناشئة، إذ واجهت دول تمتلك مكتبات برلمانية قديمة العهد الحاجة إلى تغيير سريع لمواكبة المتطلبات والتوقعات المتزايدة لروادها، ومواكبة كم

المعلومات الهائل (الدقيقة والمشبوهة) التي أتاحها الإنترنت بكبسة زر، والطرق التي غيرت فيها التكنولوجيا كيفية تزويد الزبائن بالمعلومات.¹⁹

وبالتالي على المكتبات البرلمانية أن تعمل على تطوير نفسها لكي تواكب هذا التطور المذهل على مراحل، حتى تبدأ بمرحلة التقييم لكي تتمكن من التعرف على الأشياء الإيجابية الواجب تدعيمها والثغرات والنقائص الواجب تعديلها وتقويمها، ومن ثم تبدأ عملية التطوير من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين، وأيضا من الضروري الاعتماد على المعايير والمبادئ التوجيهية التي تعتبر خلاصة جهد كبير من الخبراء المتخصصين الذين أفنوا حياتهم في تقديم المشورة والإرشاد لتحسين الأداء والفعالية في مختلف المجالات والاختصاصات، ومن هذه المبادئ مبادئ "إفلا" المتعلقة بالمكتبات البرلمانية وخدمات البحوث البرلمانية. جاءت هذه المبادئ على شكل عناصر تلمس المكتبة البرلمانية كنظام معلومات، حيث يعرف بأنه مجموعة من العناصر المترابطة (أو الأجزاء المتفاعلة) التي تعمل معا بشكل توافقي لتحقيق بعض الأهداف المرسومة والغايات المدروسة. ونستطيع أن نفهم من هذا التعريف انه لا بد من أن تكون أجزاء النظام متكلفة ومترابطة ومتناسقة حتى يتمكن النظام من تحقيق أهدافه بشكل سليم²⁰ ويقول عامر قنديلجي: "إن نظام المعلومات عبارة عن تنظيم يؤمن نقل المعلومات والسيطرة عليه من مصادرها ومنتجاتها، إلى المستفيدين منها والمستهلكين لها بهدف استثمارها في أعمالهم ومشاريعهم اليومية والمستقبلية. و على نظام المعلومات أن يلي متطلبات أساسية هي:

- القدرة على إرشاد المستفيدين عن مكان وجود المعلومات المطلوبة لهم.
- القدرة على نقل وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين عندما يحتاجون إليها
- أن تكون تلبية طلبات المستفيدين والرد على استفساراتهم في حدود الوقت المتاح لهم والذي يروونه مناسبا لإنجاز أعمالهم²¹

فالمبادئ التوجيهية جاءت على شكل خريطة طريقة خطة عملية من أجل تطوير المكتبة لتلبي حاجات المستفيدين من أعضاء البرلمان و مساعديهم، ولا يمكن ذلك إلا بالتعرف على هذه الحاجات وفهمها أولاً من خلال التعرف على هذا النوع من المستفيدين ومميزاتهم، والذي يختلف بشكل كبير عن باقي المستفيدين في المكتبات الأخرى فعضو البرلمان يقوم بعدة مهام منها التشريع حيث يناقش كل المشاريع التي تأتي من الحكومة ويقوم بإثرائها وتعديلها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع؛ لأنه يمثل كل الشعب.

ويبادر باقتراح مشاريع القوانين ويراقب الحكومة في تطبيق القوانين والمشاريع في الميدان، وله مهام في الحزب ودائره الانتخابية ويهتم بمشاكل وأمر متخبيه ويتعرض لضغوط الصحافة والتلفاز للإدلاء بالتصريحات والمناقشات، كل هذا يحتم عليه دائماً الاستعداد حيث لا بد من أن تتوفر لديه المعلومات والمعطيات الدقيقة والموثوقة والصحيحة في نفس الوقت، وهنا يأتي دور المكتبة البرلمانية في إثبات أنها المصدر الأساسي لهذه المعلومات والمعطيات وتستحق ثقته بها.

في هذا الإطار يمكن لمسؤولي المكتبات البرلمانية الاعتماد على هذه المبادئ التي سبق أن ذكرنا أنها خارطة طريق بالنسبة إليهم من أجل التحسين والتطوير، ومن النقاط المهمة التي تطرحها.

قراءة موجزة في مضمون المبادئ التوجيهية:

- جاء في المبدأ الأول من هذه المبادئ الحديث عن دور البرلمانات ودور البرلمانيين المنفردين وناقش حاجتهم إلى المعلومات والأبحاث إضافة إلى المبادئ العامة والميزات الخاصة بخدمات البحث والمعلومات لا سيما للبرلمانات. إذ أن هذه المبادئ العامة وكما أظهرت النقاشات مع قسم الإفلا قابلة للتطبيق على مكتبات ذات أحجام وموارد وأعمار ومراحل تطور مختلفة، والدليل على ذلك أن طواقم المكتبات البرلمانية غالباً ما تصل إلى ملاحظة الأمور المشتركة بينها حين

تلتقي على الرغم من إمكانية وجود اختلافات هائلة بين المؤسسات التي تعمل فيها وأطرها السياسية.

- يعالج المبدأ الثاني مجموعة من الخدمات التي يمكن تقديمها، ومن المرجح أن تكون خدمات المعلومات وخدمات البحث وخدمات الانترنت وخدمات المكتبة التقليدية هي الأساسية، وقد تقدم بعض المكتبات إضافة إلى ذلك مجموعة أوسع من الخدمات على غرار تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبرلمان وتوفير معلومات عن البرلمان للعامة والمدارس والأرشفة.

- يناقش المبدأ الثالث سياسات تطوير كل من المواد المطبوعة والرقمية، وهو يدرس مجموعة أنواع المواد والمبادئ العامة التي تحكم المجموعات وسياسات الاختيار وكيفية (وإمكانية) إدارة مجموعة الأعمال المخصصة للاستعارة.

- كما يناقش المبدأ الرابع طرق إتاحة الخدمات، ويغطي الإجابات على أسئلة واستعلامات البرلمانيين المنفردين إضافة إلى إتاحة المواد عبر شبكات الانترنت أو سبل أخرى.

- المبدأ الخامس ركز على خدمات المعلومات وبشكل عام على خدمات المكتبات في إطار برلماني، فيغطي المكتبة ونقاط الاستعلام المركزية ومجموعة الاستفسارات التي قد تنشأ إضافة إلى مصادر الإجابة عنها.

- أما المبدأ السادس فقد اهتم بخدمات البحث والتحليل، والنظر في ميزات خدمات البحث البرلماني ومهارات الباحث وأشكال النتائج المحتملة وكيفية تنظيم الخدمات.

- يعالج المبدأ السابع كيفية تحديد نوعية الخدمات في المكتبات البرلمانية، فيغطي كيفية انتقاء المواد ومحتواها وكيفية تقديمها للمستخدمين، وفضلا عن ذلك، يقوم بمناقشة تطوير معايير الجودة.

- ينظر المبدأ الثامن في تسويق الخدمات، فيتطرق إلى أهمية فهم حاجات المستخدمين وتطوير منتجات لتلبية الحاجات وإطلاع المستخدمين على ما هو متاح (أي تعليم المستخدمين).

- يفحص المبدأ التاسع احتياجات الطاقم، ويتساءل عن أنواع المهارات والكفاءات اللازمة لأداء الأدوار المختلفة، ويدرس إضافة إلى ذلك تعيين الموظفين وتدريبهم وتطويرهم، ويغطي المهارات المهنية والمعرفة وأنواع الكفاءات الأوسع التي قد تكون ضرورية.

- يعالج المبدأ العاشر مضمون شبكات الانترنت والمواقع الالكترونية البرلمانية ومساهمة المكتبات البرلمانية المحتملة في توفير مضمون الموقع وتصحيحه، كما ينظر في تدابير الإدارة الإجمالية للموقع وكيفية ضرورة تأثير المكتبة عليها، ويناقش الاستخدام المتنامي لأدوات الويب 2.0 إضافة إلى مفهوم البرلمان الإلكتروني.

- يتطرق المبدأ الحادي عشر إلى تمويل المكتبات البرلمانية ومراحل وضع الميزانية والاتفاق والتدقيق ، ويتم ذلك في إطار إجراءات الإنفاق المعتمدة في البرلمانات عامة، ويعالج أيضا كيفية تماشي المكتبة مع هذه الإجراءات.

- يناقش المبدأ الثاني عشر بعض أصناف التنظيم والحكم التي قد تتواجد ضمن البرلمانات وكيف يمكن ملائمة خدمات المكتبات والبحث معها ، كما يدرس دور البرلمانين المحتمل في تحديد توجه المكتبة مع هذه الإجراءات.

- يفحص المبدأ الثالث عشر العلاقات بين المستويين الإقليمي والدولي ، فيغطي الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (و بشكل خاص قسم الإفلا لمكتبات وخدمات البرلمانات) والجمعيات الإقليمية فضلا عن العلاقات الثنائية بين البرلمانات المنفردة.

- ينظر المبدأ الرابع عشر في دور المكتبة المحتمل في تثقيف المعنيين وتزويدهم بالمعلومات حول البرلمان بشكل عام مع التركيز على تقديم هذه الخدمات إلى المدارس بشكل خاص.

- يدرس المبدأ الخامس عشر كيف يمكن للمكتبة المشاركة والمساهمة في أرشفة المواد البرلمانية وينظر في الحاجة إلى سياسة إدارة السجلات وإتاحة المواد المؤرشفة للاستخدام.

- يحاول المبدأ السادس عشر إيجاز طبيعة المكتبات البرلمانية الدينامية في ما تطرقت إليه الطبعة السابقة حول هذا الموضوع، كما يسعى إلى تحديد التحديات الناشئة.

خاتمة :

نخلص إلى أن المبادئ التوجيهية تمتلك من الفعالية الكثير في عملية تطوير عمل المكتبات البرلمانية، والزيادة من فعاليتها وأدائها، وتدفع بها نحو امتلاك القدرة التكنولوجية الحديثة، وهذا كله يدخل في إطار تسهيل دور المكتبة البرلمانية في خدمة البرلمان وأعضائه، وتلبية حاجياتهم، حتى ننتقل بدور العمل البرلماني من الأطر التقليدية إلى الآليات الحديثة في مسار بناء دولة الإنسان المعاصر، التي تتطلب استغلال كل ما هو متاح من الوسائل التكنولوجية الحديثة، وقد يكون المستقبل للبرلمانات الالكترونية لما له من ضرورة يتطلبها العصر، ويحتاجها الانسان الذي بدأ يدخل تدريجيا إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة.

فقد أثرت التكنولوجيا الحديثة على فعالية الأداء في المكتبات البرلمانية تأثيرا كبيرا بحيث أصبح التحدي الحقيقي الذي تواجهه المكتبات البرلمانية اليوم هو تطوير الجودة ومواءمة الخدمة، والاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة وخاصة تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وشبكة الإنترنت، حيث ساعد ذلك كله في تطوير أسلوب تقديم الخدمات التقليدية، واستحداث خدمات جديدة لم تكن متاحة من قبل.

الهوامش:

- 1- نقاش مع عبد الحميد اعراب أستاذ التعليم العالي بقسم علم المكتبات والتوثيق جامعة الجزائر 2
- 2- كيث كونينغهام؛ ترجمة مركز التنمية الدولية لجامعة نيويورك في لبنان . المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية لـ إفلا .17. ص متاح على الرابط <http://www.ifla.org/publication/guidelines>
- 3- التعريف موجود في الصفحة رقم 9 من المقال
- 4- الإتحاد البرلماني الأوروبي . دليل الممارسة البرلمانية :كتيب إرشادي .ص 5
- 5- نفس المرجع .ص5
- 6- نفس المرجع .ص5
- 7- مرجع سابق .ص7
- 8- نفس المرجع السابق .ص7
- 9- نبذة تاريخية: أنشأت أول مكتبة برلمانية في سنة 1796 بفرنسا ثم أمريكا في سنة 1800 ثم هولندا في سنة 1817 ومكتبة العموم البريطانية في سنة 1818. ثم مكتبة مجلس النواب البريطاني في سنة 1826 ثم مكتبة إسبانيا في سنة 1830 ثم البرتغال في سنة 1836 بعدها اليونان في سنة 1845 وإسlanda والسويد في سنة 1847 ثم إيطاليا في سنة 1848 مع الدنمارك ثم النمسا في سنة 1869 والنرويج في سنة 1871 ثم فلندا سنة 1872.. ثم مكتبة تركيا سنة 1908 بعدها إيرلندا سنة 1924 وفي نفس السنة أنشأت في مصر، تليها ألمانيا سنة 1949 وسويسرا سنة 1969 اما الجزائر فأنشأت سنة 1977..الخ
- 10- ثناء موسى فرحات . خدمات المعلومات لأعضاء مجلسي الشعب والشورى . رسالة ماجستير. 1989. ص.2.
- 11- ديرمونت أنجلفند، ترجم. عبد الله حمد الحمدان . إدارة المكتبات البرلمانية ص. 23
- 12- عليان ربحي مصطفى . خدمات المعلومات .2009. ص35
- 13- الهوش أبكر . خدمات المعلومات بالمكتبات البرلمانية وتأثيرها على النشاط التشريعي والسياسي .2011. ص.131.
- 14- الهوش أبو بكر . مرجع سابق .ص137
- 15- عبد الحميد زايد يسرية . المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات .1998. ص101

- 16- بدر احمد .مقدمة في علم المكتبات الدولي المقارن .2001. ص 235
- 17- الهوش ابو بكر .مرجع سابق .ص 25
- 18- نفس المرجع السابق .ص28
- 19- المبادئ التوجيهية .مرجع سابق.ص9. بتصرف
- 20- ريجي عليان مصطفى. مبادئ علم المكتبات والمعلومات .2011. ص 257
- 21- نفس المرجع .ص259

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1. أنغلفيد ،درمت ؛ ترجمة عبد الله حمد الحميدان ؛مراجعة سعد بن عبدالله الضبيان .إدارة المكتبات البرلمانية . الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية ،1993م.
2. إبراهيم موسى فرحات، ثناء . خدمات المعلومات بمجلسي الشعب والشورى : دراسة للواقع وتخطيط لإنشاء مركز معلومات.(القاهرة) :رسالة ماجستير. جامعة القاهرة .كلية الآداب .قسم علم المكتبات والتوثيق ،1989م.
3. إسماعيل الصالحى، عبد الرحمن.المؤسسات التشريعية في البلدان العربية في الوطن العربي . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2004 م.
4. الاتحاد الدولي البرلماني،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.دليل الممارسة البرلمانية : كتيب إرشادي.لاهاي : الاتحاد الدولي البرلماني، 1997م.
5. بدر، أحمد .مقدمة في علم المكتبات او المعلومات الدولي المقارن . القاهرة :دارقباء للطبع ،2001م
6. سيلك رودري والترز، بول ؛ تعريب علي الصاوي. كيف يعمل البرلمان . القاهرة :مكتبة الشروق الدولية ،2004م.
7. عبد الحميد زايد، يسرية.المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ،1998م.
8. عليان ريجي، مصطفى.مبادئ علم المكتبات والمعلومات .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع ،2011م.

9. كونينغام، كيث؛ ترجمة مركز التنمية الدولية لجامعة نيويورك في لبنان. المبادئ التوجيهية للمكتبات البرلمانية . لاهاي : الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات ،2009م [متاح على الخط]

[زيارة يوم 2015 /10 /02] موجود على : <http://www.ifla.org/publications/guidelines>

10. محمود الهوش، أبو بكر. تأثير خدمات المعلومات بالمكتبات البرلمانية على النشاط التشريعي والسياسي. القاهرة :دار سحاب ،2011م.

المراجع باللغة الاجنبية :

Parliamentary library, research, and information services of Western Europe
edited by Jennifer Tanfield, former Librarian of the House of Commons,
Westminster = Bibliothèques et services de recherche et d'information
Parlementaires de l'Europe occidentale / ouvrage compilé par Jennifer
Tanfield, Brussels : European Centre for Parliamentary Research and
Documentation ;2000